

التحديات التي تواجه النظام المالي والاستثمار الصناعي في تعزيز التنافسية في الشرق الأوسط

نادر بن راشد العلياني

طالب باحث في سلك الدكتوراة جامعة محمد الخامس الرباط.

زكرياء فيرانو

استاذ التعليم العالي جامعة محمد الخامس الرباط.

نشر إلكترونياً بتاريخ: ٦ نوفمبر ٢٠٢٥ م



This work is licensed under a
Creative Commons Attribution-
NonCommercial 4.0
International License.

الملخص

تعتبر التنافسية على مستوى المنظمات عن قدرتها على مواجهة المنافسة والصمود في وجه المنافسين تختلف التنافسية عن المنافسة من حيث أن هذه الأخيرة تعبر عن حالة التراجع التي تكون بين المنظمات في السوق للوصول إلى المستهلك والتفوق على المنافسين، تقاس تنافسية المنظمة من خلال مؤشرات: الربحية، التكلفة، الإنتاجية والحصة السوقية

الكلمات المفتاحية: التحديات، النظام المالي والاستثمار الصناعي، تعزيز التنافسية، الشرق الأوسط.

Abstract

This research aimed to identify the challenges facing the financial system and industrial investment in enhancing competitiveness in the Middle East. Using a descriptive-analytical approach, the research concluded that

هدف البحث إلى التعرف على التحديات التي تواجه النظام المالي والاستثمار الصناعي في تعزيز التنافسية في الشرق الأوسط استخدم المنهج الوصفي التحليلي وخلص نتائج البحث إلى وجود العديد من التحديات الداخلية التي تواجه النظام المالي والاستثمار الصناعي تتمثل في ندرة عنصر رأس المال حيث يعاني الشر الأوسط من ندرة نسبية في عنصر رأس المال بالنسبة لباقي العناصر الإنتاجية خاصة العمل، أن النظام المالي والاستثمار الصناعي يواجه مجموعة من العوامل الخارجية في الشرق الأوسط تؤدي إلى الإنقاص من كفاءة المشروع وضعف القيمة المضافة في الاقتصاد الوطني منها تذبذب عائدات الصادرات بالشرق الأوسط. أن الاستثمار الصناعي والنظام المالي يساهم في تحقيق التنافسية والنمو الاقتصادي،

several internal challenges confront the financial system and industrial investment. These include a scarcity of capital, as the Middle East suffers from a relative shortage of capital compared to other factors of production, particularly labor. The financial system and industrial investment also face a range of external factors in the Middle East that reduce project efficiency and weaken added value in the national economy, such as fluctuating export revenues. Industrial investment and the financial system contribute to achieving competitiveness and economic growth. Competitiveness at the organizational level reflects an organization's ability to withstand competition and remain resilient against rivals. Competitiveness differs from competition in that the latter describes the struggle among organizations in the market to reach consumers and outperform competitors. An organization's competitiveness is measured through its indicators: profitability, cost, productivity, and market share.

* مقدمة

تُعد الميزة التنافسية عاملاً محورياً في تمكين الشركات من تحقيق التميز في السوق، حيث تمنحها قدرة مستدامة على

تقديم قيمة فريدة للعملاء، سواء من خلال منتجات متميزة، أو تكاليف أقل، أو خدمة عملاء استثنائية، أو علامة تجارية قوية. وتتجلى أهمية هذه الميزة في عدة جوانب تعزيز الربحية تمكن الميزة التنافسية الشركات من الحفاظ على هوامش ربح أعلى، حيث تزيد من جاذبية منتجاتها أو خدماتها في نظر العملاء، مما يسمح بتحقيق عوائد مالية أفضل لجذب العملاء وتعزيز الولاء يساهم التميز التنافسي في اجتذاب عملاء جدد، كما يعزز ولاء العملاء الحاليين، مما يضمن علاقات مستدامة مع قاعدة المستهلكين.

تحقيق الريادة السوقية تساعد الميزة التنافسية المستدامة في ترسيخ مكانة الشركة كرائدة في مجالها، مما يمكنها من الحفاظ على حصتها السوقية والتأثير في اتجاهات السوق . تسهيل الوصول إلى رأس المال تجذب الشركات ذات الميزة التنافسية الواضحة اهتمام المستثمرين والدائنين، مما يسهل عملية الحصول على التمويل بتكلفة أقل وشروط أكثر مرونة (إلياس، ٢٠٢١).

ويعتبر الاستثمار من أهم المصادر التي تعتمد عليها معظم دول العالم لتوظيف رؤوس أموالها في مشاريع تهدف إلى تطوير نموها الاقتصادي ولقد تعددت محاولات تعريف الاستثمار من قبل رجال الاقتصاد، واختلفت مفاهيمه من نظام إلى آخر، فلكل نظام مفاهيمه وخصائصه ورؤياه الخاصة في التنمية الاقتصادية الشاملة، ذلك أن الاستثمار يحقق الرفاهية الاقتصادية ويدفع بعجلة النمو إلى المزيد من التطور وفقاً لضوابط معينة. يشهد العالم نقله نوعية في جميع المجالات في ظل الثورة الصناعية الرابعة، والتي تتطلب أن تواكب الدول

كل تلك التطورات بما يمكنها من تحقيق التنمية لشعوبها (شلي، ٢٠٢٠).

ويعد القطاع الصناعي من أهم القطاعات الاقتصادية، التي تساهم في تطور الأمم وبيان مدى تقدمها. وأدت المتغيرات في البيئة الاقتصادية إلى تنامي ظاهرة العولمة بمختلف أبعادها، وانفتاح الأسواق العالمية على بعضها البعض (سطحي، ٢٠١٨)، وتفرض بيئة العمل الحديثة على صانعي القرار البحث المتواصل من أجل الاستغلال الأمثل للإمكانيات المتاحة في الدول النامية وذلك في ظل التنافسية الحادة على كل المستويات وخاصة الصناعية منها، مع العمل على دراسة كل الجوانب المحيطة والمؤثرة في الميزة التنافسية (بن عمار وطيب، ٢٠١٥)، وأولت العديد من الدول النامية أهمية لتحسين بيئتها الاستثمارية التي تعمل على تحفيز النمو الاقتصادي بوسائل متعددة ومن خلال قوانين الاستثمار، وتقديم الحوافز والتسهيلات، وتسهيل إجراءات الحصول على التراخيص، وتوفير البنية الأساسية لقطاعات النقل والاتصالات والمعلوماتية (التميمي، ٢٠١٥).

يؤدي الاستثمار الصناعي وفي قطاع الصناعة التحويلية على الخصوص إلى تغيير في مجمل البنية الاجتماعية، إذ أنه قد تعطي النشاطات الاستخراجية أو الزراعية أو السياحية دخولا مرتفعة أيضا، إلا أن ارتفاع الدخل يؤدي إلى ارتفاع في مستوى الاستهلاك فقط، لكن مفهوم مستوى المعيشة لا يقتصر على مستوى الاستهلاك فقط وإنما يتعداه إلى تحسين مؤشر التنمية البشرية، فقد يكون دخل الفرد في دولة نفطية تعتمد على النشاطات الاستخراجية أكبر من دخل الفرد

في دولة صناعية إلا أن مستوى المعيشة في الدولة الصناعية أو مؤشر التنمية البشرية سيكون أعلى من مثيله في الدولة النفطية على الرغم من أن المواطن في هذه الدولة يستطيع الحصول على مستوى أعلى من الاستهلاك الشخصي (عبد الجواد، ٢٠١٧).

* مشكلة البحث

انطلاقاً من أهمية تحقيق التنافسية في الشرق الأوسط لكونها محركاً رئيسياً للنجاح الاقتصادي والنمو، سواء على مستوى المنظمات الفردية أو على مستوى الدول ككل وهو الأمر الذي جعل التنافسية ركناً أساسياً في نظام الأعمال المعاصر، ومن العوامل التي تمثل في حقيقتها نتائج العولمة وحركة المتغيرات نتيجة لضخامة وتعدد الفرص في السوق المحلي والعالمي بعد انفتاح الأسواق أمام حركة التجارة الدولية. وفرة المعلومات عن الأسواق والسهولة النسبية في متابعة وملاحظة التغيرات نتيجة تقنيات المعلومات والاتصالات وتطور أساليب بحوث السوق، وغيرها من المعلومات ذات الدلالة على مراكزها التنافسية، سهولة الاتصالات وتبادل المعلومات بين المنظمات المختلفة، وفيما بين وحدات وفروع المنظمة الواحدة بفضل شبكات العالم الآلي وغيرها من آليات الاتصالات الحديثة وتطبيقات المعلوماتية المتجددة، تدفق نتائج البحوث والتطورات التقنية وتسارع عمليات الإبداع والابتكار، بفضل الاستثمار الصناعي الضخم وخاصة في ظل نظام مالي به عمليات البحث والتطوير ونتيجة للتحالفات بين المنظمات الكبرى.

فتتحدد مشكلة البحث في وجود ضعف التنافسية في منطقة الشرق الأوسط نتيجة لوجود تحديات تواجه النظام المالي والاستثمار الصناعي وهو الأمر الذي أكدته عدة دراسات منها دراسة إلياس (٢٠٢١)، دراسة حسن (٢٠٢٢)، دراسة شلي (٢٠٢٠)، وروزيق (٢٠٢٠) التي أشارت إلى الاستثمار الصناعي باعتباره توجيهاً للموارد المتاحة من أجل تعظيم المنفعة الكامنة في الموارد، وذلك لأن الموارد المتاحة تشتمل على إشباع الحاجات الأساسية والكمالية للإنسان، كما أشارت دراسة منصر (٢٠٢٠)، ودراسة محيسن (٢٠١٤) إلى أن الاستثمار الصناعي يعد من بين المحاور الكبرى في النشاط الاقتصادي إلى جانب الاستثمار الزراعي والتجاري، حيث يمثل هذا الأخير العنصر الحيوي والفعال لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتي تعمل بدورها على تحقيق التنمية المستدامة لأي بلد، وتعتمد العديد من الدول خاصة الصناعية منها كاستراتيجية فعالة للنهوض باقتصاداتها نظراً لما يلعبه من دور هام في تطوير الهيكل الاقتصادي. وأن الاستثمار الصناعي يساعد تحديد الفرص الاستثمارية الصناعية بالارتكاز على تحليل العرض والطلب والتعرف على أحدث التكنولوجيات المتعلقة بالممارسات الصناعية النظيفة وتقديم منتجات تشكل قيمة مضافة عبر استخدام الموارد المتاحة، حيث أصبح المؤشر الأساسي والمتعارف عليه دولياً في قياس التطور والتقدم الاقتصادي والاجتماعي لأي دولة هو مدى مساهمة القطاع الصناعي في ناتجها المحلي والقومي أي كلما كانت مساهمة القطاع الصناعي في الناتج القومي أكبر كلما زادت قدرة الدولة على تحقيق التنمية المستدامة وقابليتها على الاستمرار في

المدى الطويل. كما أكدت دراسة خاطر (٢٠١٥) على أن النظام المالي له دور بارز في تعزيز التنافسية وتقليل مخاطر النشاط الاقتصادي ليس فقط من خلال نشاط قطاع التأمين، ولكن من خلال توفير المعلومات والمعرفة المتخصصة وخفض تكاليف البحث وتقييم المؤسسات والمدراء وظروف السوق إلى جانب تقليل المخاطر من خلال المقدرة على تنويع الاستثمارات.

وفي ضوء ما سبق يمكن صياغة مشكلة البحث الحالي في الإجابة عن التساؤلات التالية: -

* أسئلة البحث

- ١- ما مفهوم النظام المالي والاستثمار الصناعي؟
- ٢- ما مفهوم التنافسية ومؤشراتها وأبعادها؟
- ٣- ما التحديات التي تواجه النظام المالي في تعزيز التنافسية في الشرق الأوسط؟
- ٤- ما التحديات التي تواجه الاستثمار الصناعي في تعزيز التنافسية في الشرق الأوسط؟
- ٥- ما مقترحات تفعيل دور النظام المالي والاستثمار الصناعي في تعزيز التنافسية في منطقة الشرق الأوسط؟

* أهداف البحث

- ١- التعرف على مفهوم النظام المالي والاستثمار الصناعي.
- ٢- التعرف على مفهوم التنافسية ومؤشراتها وأبعادها
- ٣- التعرف على التحديات التي تواجه الاستثمار الصناعي في تعزيز التنافسية في الشرق الأوسط.
- ٤- التحديات التي تواجه الاستثمار الصناعي في تعزيز التنافسية في الشرق الأوسط.

٥- التوصل إلى بعض المقترحات لتفعيل دور النظام المالي والاستثمار الصناعي في تعزيز التنافسية في منطقة الشرق الأوسط.

* أهمية البحث

١- الأهمية النظرية: إبراز التحديات التي تواجه النظام المالي والاستثمار الصناعي في تعزيز التنافسية في الشرق الأوسط، إثراء الأدبيات في التحديات التي تواجه النظام المالي والاستثمار الصناعي في تعزيز التنافسية في الشرق الأوسط من خلال تناول موضوع حديث نسبياً هو النظام المالي والاستثمار الصناعي في تعزيز التنافسية في الشرق الأوسط. سدّ الفجوة البحثية في الدراسات التي لم تتناول بعمق التحديات التي تواجه النظام المالي والاستثمار الصناعي في تعزيز التنافسية في الشرق الأوسط

٢- الأهمية التطبيقية: دعم جهود الداعمة لتحقيق التنافسية في الشرق الأوسط من خلال الوقوف على التحديات التي تواجه النظام المالي والاستثمار الصناعي في تعزيز التنافسية في الشرق الأوسط، إفادة مطوري التنمية الاقتصادية بشكل عام والاستثمار الصناعي والنظام المالي بشكل خاصة في محاولة التغلب على تلك التحديات التي تعوق تعزيز التنافسية في الشرق الأوسط. إفادة المؤسسات والمنظمات المالية والاقتصادية والاستثمارية في خلق بيئة تنافسية في الشرق الأوسط.

٣- حدود البحث: الحدود الموضوعية للبحث: يقتصر البحث الحالي على تناول دور النظام المالي والاستثمار الصناعي في

تعزيز التنافسية في منطقة الشرق الأوسط الحدود الزمانية:

٢٠٢٥

٤- منهج البحث: اعتمد البحث الحالي على المنهج الوصفي التحليلي.

* مصطلحات البحث

١- النظام المالي: هو مجموع العملاء والمؤسسات المالية والوظائف والأسواق والآليات، التي تهدف إلى تلاقي أصحاب الفائض في التمويل مع أصحاب العجز في التمويل، "فالنظام المالي عبارة عن مجموعة من الأسواق المالية، والمؤسسات المالية، ورجال الأعمال والأفراد، والحكومات التي تشارك في هذا النظام وتنظم عملياته، فالوظيفة الأولى للنظام المالي هو تحويل الأموال من مقدمي الأموال إلى مستخدمي الأموال، هذا التحويل يتم من خلال كل من الأسواق والمؤسسات المالية (حسن، ٢٠٢٢).

٢- التعريف الإجرائي: المؤسسات والأسواق والآليات والعملاء والأفراد والحكومات التي تعمل معاً لربط أصحاب الفائض المالي بمن لديهم عجز فيه بمنطقة الشرق الأوسط لتحويل. يل الأموال من المقرضين والمستثمرين إلى المقترضين والمستثمرين عبر الأسواق والمؤسسات المالية.

٣- الاستثمار الصناعي هو الزيادة في التجهيزات الرأسمالية الحقيقية، وهذه الزيادة تفسر رأس المال الثابت والمتداول أو رأس المال السائل (المغربي، ٢٠١٩).

٤- التعريف الإجرائي: الاستثمار الذي يمثل جانب من جوانب عمليات التنمية الاقتصادية يتحقق عن طريق تنظيم معني تتحد فيه قوى العمل بغية إنتاج المنتجات والخدمات

الصناعية في منطقة الشرق الأوسط بهدف تحقيق ربح وإشباع الحاجات والرغبات المختلفة للأفراد.

٥- التنافسية: تنافسية هي القدرة على الصمود أمام المنافسين بغرض تحقيق الأهداف من ربحية ونمو واستقرار وابتكار وتجديد (إلياس، ٢٠٢١).

٦- التعريف الإجرائي: هي قدرة الشرق الأوسط على المنافسة بفعالية في سوق معين في ظل نظام مالي واستثمار صناعي يعتمد على عوامل متعددة، تشمل التفوق في الأسعار، والجودة، والابتكار، والكفاءة الإدارية، وصورة العلامة التجارية.

* الإطار النظري

* الاستثمار الصناعي وتمويله عن طريق النظام المالي

أولاً: تعريف الاستثمار الصناعي

يعرف الاستثمار الصناعي انه توظيف رؤوس الأموال في مشاريع صناعية جديدة. يمثل الاستثمار الصناعي عملية تحويل حجم من الأصول إلى عينة صناعية إذ يكون الغرض منها خلق طاقات إنتاجية صناعية أو توسيعها أو تحديثها وبالتالي تحويل المجتمع من مجتمع زراعي أو استهلاكي إلى مجتمع إنتاجي صناعي (عبد الجواد، ٢٠١٧).

ثانياً: أهمية الاستثمار الصناعي

١- يعتبر المحرك الأساس للأنشطة الاقتصادية الأخرى كالتجارة والزراعة سواء على مستوى رفدهما بالوسائل والأدوات أو على مستوى تحويل معطياتهما إلى سلع وخدمات صالحة للاستخدام البشري. توفير السلع والحاجات الغذائية والتي تحقق للمجتمع ما يسمى بالأمن الغذائي.

٢- يعتمد الاستثمار الصناعي على تطور التكنولوجيا، وبما أن التكنولوجيا ذات خصائص تحريرية وتراكمية فإن عملية تغيير الهيكل الاقتصادي تندفع إلى الأمام بقوة.

٣- زيادة الاستثمار الصناعي يترتب عليه ازدياد القدرة الاستيعابية للقطاع الصناعي على امتصاص القوة العاملة وزيادة الأهمية النسبية للعاملين في هذا القطاع كما تظهر أهميته في رفد القطاعات التنموية الأخرى بكافة الاحتياجات والمستلزمات كالكهرباء والنقل والمواصلات والصحة والتعمير والتربية والإدارة.

٤- زيادة الدخل القومي للدولة أنه يزيد الناتج القومي بمعدل أعلى من المعدل الذي يمكن أن يحققه أي قطاع آخر كالقطاع الزراعي.

٥- يعرب عن مستوى المعيشة بمؤشر مركب يشمل جوانب الحياة ككل وليس فقط جانب الاستهلاك، مما جعل الاستثمار الصناعي والنشاط الصناعي التحويلي واحداً من أهم النشاطات التي تخلق قدراً كبيراً من القيم المضافة (عدنان، ٢٠١٨).

ثالثاً: أهداف الاستثمار الصناعي

١- أهداف المستثمر: -

أ- تعظيم الربح: يمثل تعظيم الربح الهدف التقليدي والأوسع انتشاراً بين في نظرية المشروع وفي الاقتصاد الصناعي، ويستند ميرر هذا الهدف على فرضية أن المشروع هو وحدة اقتصادية مملوكة ومدارة من قبل المنظم (القريشي، ٢٠١٧)

ب- تعظيم المبيعات: إن الواقع التنظيمي والمؤسساتي للاستثمارات الصناعية يبرز وجود عدة مقاربات جديدة

مقترحة تتمحور حول هدف تعظيم دالة ما للمشروع ومن بين هذه الأهداف نجد تعظيم مبيعات المشاريع الصناعية وتعظيم عوائد هذه المبيعات ومنه الصناعة بمجملها

ج- تعظيم نمو وقيمة المشروع الصناعي: يقوم المشروع هنا بتعظيم معدل النمو لأحد جوانب النشاط الصناعي مثل: المبيعات، الأرباح، الأصول، أو قيمة الأسهم

٢- الأهداف الإدارية: في ظل الانقسام المتزايد بين الإدارة والملكية في المؤسسات الحديثة واتساع حجمها ونطاق نشاطها وتعدد المهام الإدارية وتطورها أصبحت تبرز أهداف جديدة تعرب عن طموحات الإدارة مثل تنمية المرتبات والمكافآت التي يحصل عليها العاملون.

٣- أهداف تنموية: يسهم التخطيط الجيد للاستثمار الصناعي في تحقيق الأهداف التنموية التالية (الجميلي، ٢٠١٦).

أ- توفر الاستثمارات يرفع نسبة مساهمة قطاع الصناعة التحويلية في الناتج المحلي بما يضمن تغير الهيكل الاقتصادي لصالح ارتفاع المساهمة النسبية لقطاع الصناعة التحويلية.

ب- الاستمرار في عملية الإنتاج والاستثمار ويكون ذلك بتخصيص جزء من الإنتاج لإدامة عملية الإنتاج ذاتها عن طريق إنتاج وسائل الإنتاج عوضاً عن تلك التي استهلكت أو إنتاج وسائل إنتاج جديدة لصناعة جديدة حتى يغدو الإنتاج متواصلاً.

٤- أهداف توزيعية: تعتمد هذه الأهداف على تحقيق العدالة الاجتماعية وحفظ كرامة الإنسان: -

أ- تحقيق التناسق والتناسب في نمو الفروع والأسطة الصناعية وتحقيق التناسق والتناسب في نمو الأقاليم، فالنجاح في ذلك

سيرفع مستوى الدخل وتحقيق العدالة في التوزيع بين جميع العاملين في هذه الأنشطة بالإضافة إلى تحقيق التنمية المتوازنة بين الأقاليم.

ب- زيادة قدرة النشاط الصناعي على استيعاب أكبر وأكثر عدد من العاملين ممن يوفر لهم دخولا تساهم في حل مشكلة الفقر.

ج- تبرز سياسة التصنيع كونها أهم سبل معالجة الفقر بوصفه أحد أهدافها في حالة وجوده، عن طريق زيادة الإنتاج الصناعي والإنتاجية وتوفير مبدأ عدالة التوزيع بما يتفق مع كرامة الإنسان والمقاصد الشرعية (مقداد، ٢٠١٧)

٥- أهداف استراتيجية: حيث تنقسم الأهداف الاستراتيجية إلى أهداف استراتيجية كلية وأخرى جزئية

رابعاً: مخاطر الاستثمار الصناعي

تتمثل في المخاطر الناتجة عن عوامل تؤثر في قطاع صناعي معني بشكل واضح ولملموس دون أن يكون لها تأثير هام خارج هذا القطاع حيث يتطلع المستثمر لتحقيق أكبر عائد مع تحمل أقل درجة ممكنة من المخاطر، ومن بين هذه المخاطر التي ذكرها (مطر، ٢٠١٥)، (المرزوقي، ٢٠١٣): -

١- مثال عندما يقرر اتحاد العمال في إحدى الصناعات القيام بإضراب فإن جميع الشركات في القطاع بالإضافة إلى زبائنها ومموليها تتأثر بدرجة كبيرة بهذا الإضراب.

٢- عدم توفر المواد الخام للصناعة مثال ذلك في الحرب العالمية الثانية سبب عدم توفر المطاط خسارة للشركات المنتجة للإطارات إلى أن استطاعت تصنيع المطاط الصناعي

٣- ظهور قوانين تمس صناعات معينة مثل قوانين حماية البيئة من التلوث والتي يكون لها تأثير على الشركات المنتجة للورق، مصاف البترول، مصانع الحديد وغيرها من الصناعات المنتجة للنفايات الملوثة للبيئة.

٤- تغير أذواق المستهلكين أو التوقف عن استخدام منتج معين نتيجة ظهور اختراعات أحدث فبعد ظهور السيارات مثال كدست صناعة العربات التي تجرها الخيول، وعند ظهور التلفزيون الملون كدست صناعة التلفزيون غير الملون.

٥- تؤثر أيضا المنافسة الأجنبية على الصناعات المحلية ومن أهم الأمثلة على ذلك منافسة صناعة السيارات والالكترونيات اليابانية مثيلاتها في الولايات المتحدة والتي يمكن أن تؤثر عليها تأثيرا سلبا إذا لم تتطور هذه الأخيرة لتستطيع مواجهة المنافسة.

خامساً: العوامل المشجعة على الاستثمار الصناعي

١- السياسة الاقتصادية والقوانين المحفزة للاستثمار الصناعي: ويجب أن تتصف بنوع الاستقرار كما يجب أن تحمل في طياتها لمختلف التسهيلات المالية والجباية مثل معدلات الضرائب الملائمة والرسوم المنخفضة وتوفير رأس المال للاستثمار أو المبادلات الخارجية مثل تشجيع سياسة التصدير والحد من الاستيراد لإحلال المنتج المحلي مثال لتحفيز هذا الأخير، كما يجب ضبط وتحكيم لمختلف القوانين المتعلقة بالاستثمار الصناعي في إطار موافقتها وملائمتها للسياسة الاقتصادية المطبقة حتى تكون هناك خطط واضحة لممارسة هذا النشاط (معروف، ٢٠١٨).

٢- السياسة الاقتصادية الملائمة: حيث يجب أن تتسم بالوضوح والاستقرار، وأن تنسجم القوانين والتشريعات مع

اتجاهات الاستثمارات الصناعية، وأن يكون هناك إمكانية لتطبيق هذه السياسة، فالسياسة يجب أن تتوافق مع مجموعة من القوانين المساعدة على تنفيذها، والقوانين يجب أن تكون ضمن إطار محدد من السياسة الشاملة، فالاستثمار الصناعي يحتاج إلى سياسة ملائمة تعطي الحرية للقطاع الخاص في الاستيراد والتصدير وتحويل الأموال والتوسع في المشاريع، كما يجب أن تكون مستقرة، محددة وشاملة، مما يعني أن الاستثمار يتحقق نتيجة جملة من السياسات الاقتصادية المتوافقة التي توفر مستلزمات الإنتاج بأسعار منافسة من ناحية، وتؤمن السوق والطلب الفعال لتصريف المنتجات من ناحية أخرى (كمال، ٢٠١٧).

٣- كما أن الظروف الاقتصادية الخارجية لها دورها في الاستثمار الصناعي في الداخل مثل أسعار الفائدة العالمية ومعدل الأرباح، ظروف الاستثمار من حيث خروج رأس المال ونقل الملكية في الدول الأخرى

٤- ضرورة ترابط وانسجام القوانين مع بعضها البعض: المفروض أن تكون هذه القوانين غير متناقضة مع القرارات والسياسات المختلفة، وضرورة عدم تشعبها وتعديلاتها المتلاحقة مثل قوانين الاستثمار والتجارة والمالية والجمارك، وضرورة تبسيط تلك القوانين وإنهاء إمكانية الاجتهاد في تفسير نصوصها (قعلول، ٢٠١٧).

٥- البيئة التحتية اللازمة للاستثمار الصناعي: تشير نظرية التنمية الاقتصادية إلى ضرورة توفر حد أدنى من البنية التحتية ووضعها تحت تصرف المستثمرين بأسعار معتدلة لتحقيق استثمارات بتكاليف منافسة، ويندرج ضمن البنية التحتية

ضرورة توفر الكفاءات والعناصر الفنية، والمصارف الخاصة، وأسواق الأسهم والأوراق المالية، ومن المهم كذلك أن تكون أسعار عناصر الإنتاج من كهرباء ومياه واتصالات وإيجارات وقيمة أراضي قليلة بحيث تشجع المستثمرين وتوفر في تكاليف الاستثمار.

٦- بنية إدارية مناسبة: بحيث تكون بعيدة عن روتين وإجراءات التأسيس والترخيص وطرق الحصول على الخدمات المختلفة وتنتهي معاناة المستثمرين الذين يحصلون على موافقة مكتب الاستثمار من دوامة الحصول على تراخيص مختلفة من وزارة الصناعة، والكهرباء، والتموين والبلديات، فهناك ضرورة لمساعدة المستثمرين وتخليصهم من مشقة متابعة هذه الإجراءات عن طريق توفير نافذة واحدة ضمن مكتب الاستثمار تنهي للمستثمرين كافة الإجراءات المتعلقة بالوزارات الأخرى (القرشي، ٢٠١٩).

سادساً: التحديات التي تواجه الاستثمار الصناعي

بالرغم من أن معظم بلدان العالم عرفت الانتعاش الاقتصادي إلا أن الاستثمار الصناعي تعترضه مجموعة من التحديات تؤثر على النتائج المتوقعة من خلال تطبيق الاستراتيجيات المعتمدة في البلد، فعادة ما تصطدم التنمية الصناعية لدى الدول النامية بالمعوقات التمويلية، وقصور الفكر الابداعي والتقني وغياب البنية التحتية اللازمة ومهارات التنظيم والوعي الإداري: (مقداد، ٢٠١٧)

١- التحديات الداخلية التي تواجه الاستثمار الصناعي: تساهم الظروف الداخلية في البلد المستثمر دوراً بارزاً في التأثير على

كفاءة وفاعلية الاستثمار الصناعي ومن بين أهم التحديات التي تواجهها البلدان النامية (عبد الجواد، ٢٠١٧).

أ- ندرة عنصر رأس المال: تعاني الدول النامية من ندرة نسبية في عنصر رأس المال بالنسبة لباقي العناصر الإنتاجية خاصة العمل، ولا يقصد برأس المال الأموال في المجتمع أو ما يطلق عليه رأس المال النقدي ولكن المجتمع برأس المال هنا هو رأس المال العيني الذي يمثل الطاقة الإنتاجية الحقيقية للمجتمع وعادة ما يتم تقسيم رأس المال العيني إلى نوعين إضافة إلى رأس المال النقدي: -

١- رأس المال الإنتاجي: وهو عبارة عن الآلات والمعدات التي تستخدم في العملية الإنتاجية وتساهم بصورة مباشرة في الإنتاج.

٢- رأس المال الاجتماعي: وهو عبارة عن البنية الأساسية في المجتمع من طرق وشبكات مياه وكهرباء وصرفي صحي. وغيرها ويساهم بطريقة غير مباشرة في العمليات الإنتاجية،

٣- رأس المال النقدي: كما تعاني هذه البلدان من ندرة رؤوس الأموال النقدية (عدنان، ٢٠١٨)

٤- عدم قدرة الدولة على استخدام بعض مواردها الاستخدام الأمثل والكامل مدعين أن استخدام بعض هذه الموارد في جملة أخرى أكثر إنتاجية يرتب عليه زياده الناتج القومي

٥- المشكلات التكنولوجية: تعد مسالة استخدام التقنية من المسائل الصعبة التي واجهتها الدول النامية في العصر الحديث وذلك بسبب اعتمادها على الدول المتقدمة صناعياً في استخداماتها التقنية مما كرس نسبة التبعية عندها وزاد نسبة

التخلف في قطاعاتها الصناعية والاقتصادية الأخرى (الجميلي، ٢٠١٦)

٦- ضعف المنافسة: أدى انفتاح أسواق الشرق الأوسط على الأسواق العالمية والتحويلات الاقتصادية الكبرى إلى تزايد حجم المعاملات التجارية ما بين مختلف البلدان، لكن على نطاق ثان أدى هذا الوضع إلى تزايد حدة المنافسة ما بين الشركات والدول (زغدا أحمد)، مما يتحتم عليها الالتزام بمعايير إنتاجية جديدة وتوظيف تكنولوجيات قد تكون مكلفة، وذلك لأن قوى التدويل والعمولة تضغط على المؤسسات بمختلف أنواعها.

٧- غياب التكامل بين مختلف القطاعات: حيث تفتقر الدول النامية إلى التكامل بين مختلف النشاطات الصناعية ونشاطات القطاعات الأخرى لذلك أصبح لزاماً على هذه الدول تسخير الوسائل والهيئات اللازمة والكفيلة بمواجهة التحديات السابقة لضمان تفعيل دور الاستثمار في دعم التنمية المستدامة، ومشاكل العقار الصناعي) من بين أهم العوائق التي يواجهها الاستثمار الصناعي النظام المالي في طول مدة منح الأراضي المخصصة للاستثمار والرفض غير المبرر في بعض الأحيان، (مقداد، ٢٠١٧).

٢- التحديات الخارجية للاستثمار الصناعي: يواجه الاستثمار الصناعي مجموعة من العوامل الخارجية في البلدان النامية تؤدي إلى الإنقاص من كفاءة المشروع وضعف القيمة المضافة في الاقتصاد الوطني.

أ- تذبذب عائدات الصادرات بالدول النامية: ويعود ذلك إلى ارتباط تقويم صادرات الدول النامية بالعملة الأجنبية

بالإضافة إلى نظام الحماية الذي تفرضه الدول المصنعة على صادرات الدول النامية مما جعلها تتميز بالتركيز الجغرافي الشديد،

ب- الديون الخارجية والقروض: أثبتت التجارب أن معظم البلدان المثقلة بالديون انخفضت فيها نسبة الاستثمار إلى إجمالي الناتج المحلي بدلا من أن ترتفع، وبالتالي فاستخدم الاقتراض الخارجي في تمويل الاستثمارات الإنتاجية الذي يشكل ضمان لعدم ظهور مصاعب في خدمة الديون، فالزيادة الباهظة في عملية الاقتراض تؤدي إلى آثار عكسية على الاستثمار الصناعي لعجز هذه البلدان عن سداد الديون.

ت- المنح والعونة الرسمية: هي التي منحتها هيئات حكومية إلى هيئات حكومية أخرى، أو التي منحتها المنظمات والهيئات الدولية والإقليمية، وتلقاها عدة دول النامية لا سيما الصغيرة منها لإقامة المشاريع الاستثمارية الصناعية، ويكون دور العونة معيقاً لعملية التنمية في كثير من الحالات (المرزوقي، ٢٠١٩).

سابعاً: محددات الاستثمار الصناعي

١- مدى توافر الاستقرار السياسي: يُعد الاستقرار السياسي عاملاً أساسياً ولا يمكن الاستغناء عنه في الاستثمار، فعدم وجود استقرار سياسي يؤثر سلباً على الاستثمار، وعلى النقيض من ذلك وجود بيئة آمنة ومستقرة وبعيدة أيضاً عن أعمال الشغب وغيرها من الأمور تعد من العوامل الجاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر؛ وذلك لأن المستثمرين لا يقبلون بالمخاطرة برؤوس أموالهم في بيئة تتسم بعدم الاستقرار لذلك عدم توافر عنصر الاستقرار السياسي في الدولة يعرقل عملية الاستثمار (عبد الحميد، ٢٠١٧)

٢- الاستقرار الاقتصادي: ويظهر الاستقرار الاقتصادي في تحقيق توازنات الاقتصاد الكلي، وتوفير الفرص الملائمة لنجاح الاستثمار كتوازن ميزان المدفوعات وتوازن الموازنة العامة للدولة، التحكم في التضخم، استقرار سعر الصرف، فسعر الصربي يعد أهم من المؤشرات الاقتصادية الكلية الضرورية لجذب الاستثمار، كما أنه يؤثر على تدفق الاستثمار، فاستقرار سعر صربي العملة المضيفة سيحول دون تقلب حصيلة الأرباح للشركات المستثمرة عند تحويلها للخارج، مما يؤدي إلى زيادة ثقة المستثمرين ورغبتهم في الاستثمار في تلك الدولة، بالإضافة إلى انخفاض قيمة العملة في البلد المضيفة والذي يؤدي إلى انخفاض القيمة الحقيقية لتكاليفي المشروع، مما يحفز المستثمر الأجنبي إلى المزيد من الاستثمارات، لكن لا يجب أن تنخفض العملة عن حد معين لأن استمرار انخفاض العملة المحلية يؤدي إلى تراجع استثمار الشركات الأجنبية في البلد المضيفة، نتيجة استمرار الانخفاض وتدهور سعر الصربي الذي ينعكس على قيمة التحويلات للخارج (عدنان، ٢٠١٨).

٣- المحددات التكميلية لجذب الاستثمار: -

أ- حجم السوق في الدول المضيفة: يُعتبر صغر حجم السوق عامل مُبْطِل للاستثمار، إلا في حالة واحدة وهي قرب السوق من المواد الخام أو من أسواق كبيرة أخرى، ويمكن قياس حجم السوق من خلال حجم الإنتاج وحجم السكان، فكلما اتسع حجم السوق زادت فرص استفادة المستثمرين من وفورات الحجم الكبير، ولذلك تركز معظم الشركات الأجنبية نشاطها

في المناطق التي يتميز سكانها بارتفاع حجم الدخول المتاحة للإنفاق (عبد الحميد، ٢٠١٧).

ب- توافر الموارد الطبيعية والعمالة الماهرة: يُعد توافر الموارد الطبيعية من أهم محددات الاستثمار الأجنبي في الدولة المضيفة مثل المعادن والمنتجات الزراعية والمواد الخام، فالموارد الطبيعية تضيف إلى الدول المضيفة ميزة نسبية خاصة في الدول النامية، مما يساهم في جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة (عبد الجواد، ٢٠١٧).

ت- البنية الاجتماعية: تُعتبر البيئة الاجتماعي من العوامل المحددة للاستثمار الأجنبي المباشر في أي دولة، فالبنية الاجتماعية تمثل العمود الفقري لأي نشاط اقتصادي ناجح وفعال، فالتطور في وسائل النقل والمواصلات يؤدي إلى تخفيض تكاليفي المعاملات المتمثلة في تكاليفي النقل، فتوافر البنية الاجتماعية يساهم في خفض تلك التكاليف مما يؤدي إلى زيادة أرباح المستثمر، وعلى النقيض من ذلك يصعب على الدول التي تمتلك بنية تحتية ضعيفة جذب حجم كبير من الاستثمارات الأجنبية (عبد الحميد، ٢٠١٧).

ث- المحددات الامنية: يُعتبر الاستقرار الأمني من المحددات المهمة لجذب الاستثمار الأجنبي، فتوافر الأوضاع الأمنية المستقرة والظروف الهادئة يُساعد علي جذب الاستثمار والمستثمرين، وبالتالي ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي وما يرتبط بذلك من تحسن الظروف المعيشية، وتوفير فرص عمل، و انخفاض معدلات البطالة وغيرها من المنافع التي تجنيها الدولة نتيجة زيادة حجم الاستثمارات الأجنبية، وعلى النقيض فتدهور الوضع الأمني وغياب الاستقرار يؤدي الي تراجع

المؤشرات الاقتصادية والمالية والنقدية، وسوء الأوضاع المعيشية في أي بلد وبالتالي هروب الاستثمارات الأجنبية، (رمضان، ٢٠١٥).

ج- المحددات الادارية: هناك محددات إدارية للاستثمار الأجنبي المباشر تتعلق بالبيروقراطية، والفساد الإداري وطول الإجراءات الإدارية المرتبطة بالاستثمارات، حيث نجد أن انتشار الفساد في البيئة الاستثمارية يؤثر على قرار المستثمر الأجنبي ويؤدي إلى إحجام بعض المستثمرين عن الاستثمار في هذه البلد، إذ ينتشر جو من عدم الثقة والأمان بين المستثمرين مما يؤثر بالسلب على اقتصاد الدولة (الزين، ٢٠١٢).

* تطور النظام المالي في دول الشرق الأوسط وشمال افريقيا أولاً: تعريف التطور المالي

إن التطور المالي مفهوم متعدد الأبعاد وليس من السهل إيجاد تعريف احده محدده له وقد اكتسب قيمة أكبر مع مرور الوقت، ويعرف التطور المالي (التنمية المالية) بالعملية التي تظهر عليها الخدمات المالية في شقيها الكمي والنوعي. حيث ينظر الى هذا التطور من خلال ما يقدمه النظام المالي من منتجات متنوعة سواء من طرف مؤسسات الوساطة أو الأسواق المالية (Lynch, ١٩٩٦)

ثانياً: محددات التطور المالي

يتطلب فهم التطور المالي وضعه ضمن إطار شامل للتحكم في مختلف العوامل المؤثرة فيه، فالهيكل المالي والبيئة المؤسسية والقانونية علاوة عن الكيانات التي يضمها النظام المالي جميعها عوامل تؤثر في التطور المالي وبالتالي في امتداد تأثيراته على الاقتصاد الحقيقي.

١- البيئة المؤسسية: تشمل البيئة المؤسسية الرقابة الاحترازية للنظام المالي من خلال القوانين واللوائح التي تسمح بتطوير الوساطة وجعل السوق المالي أكثر كفاءة فالمؤسسات المتخلفة وظيفياً واحدة من العقبات الرئيسية لتحقيق التطور المالي (Nabi and Suliman, ٢٠٠٨) وتشمل: -

أ- البيئة المؤسسية أيضاً القوانين العامة وأنظمة الاشراف على القطاع المالي.

ب- نوعية تنفيذ العقود وحوكمة الشركات وذلك تأييداً للنظرية الاقتصادية التي ترى بأن البيئة المؤسسية القوية تقلل من تكاليف الشركات، وذلك تأييد المعلومات والمعاملات. وعلى هذا الاساس، يتم تضمين المتغيرات المتعلقة بدرجة استقلال القضاء وكفاءته وأهمية تنفيذ الاصلاحات المؤسسية للحفاظ على حقوق الملكية. وعززت الازمة المالية - أزمة الرهن العقاري-بوضوح من أهمية التنظيم على المستوى المؤسسي من حيث صلته بالاستقرار المالي والآثار المقابلة له على مستوى الاقتصاد الحقيقي .

ت- تتضمن معايير البيئة المؤسسية أهمية البنوك المركزية في تحسين أداء النظم المالية عبر العالم من خلال مدى ثقة الجمهور في السياسيين وحوكمة الشركات التي تعتبر من الدوافع المهمة للتطور المالي (Porta La et al. 1997)

٢- بيئة الأعمال تعتبر: بيئة الأعمال من بين المحددات المساعدة على تطوير القطاع المالي، فكفاءة هذا القطاع تنعكس على العناصر التالية: (Glass and ٢٠١٢) Reuttner,

أ- توفر رأس المال البشري الذي يمثل كفاءة ومهارة العمال الذين يمكن استخدامهم من قبل القطاع المالي لتقديم خدمات مالية فعالة.

ب- وضعية رأس المال المادي الذي تمثله البنى التحتية المادية والتكنولوجية؛ الجوانب الأخرى لبيئة الأعمال، كالسياسة الضريبية وتكاليف ممارسة الأعمال التجارية لمؤسسات الوساطة المالية.

ت- تساعد مهارة العمال في تحسين الخدمات المالية.

٣- الاستقرار المالي: إن عدم استقرار النظام المالي أظهر تأثيره السلبي الشديد على النمو الاقتصادي في مختلف الأزمات المالية الماضية. فعدم الاستقرار هذا يمكن أن يؤدي إلى خسائر كبيرة للمستثمرين، بسبب المخاطر المصرفية النظامية، وأزمات الشركات، وأزمات العملة، وأزمات الديون السيادية. فتؤثر مخاطر أزمات العملة في سعر الصرف الحقيقي، وميزان الحساب الجاري، والدين الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي (Valencia and Laeven ٢٠١٢)

٤- خدمات البنوك والمؤسسات المالية غير المصرفية والأسواق المالية: تعتبر البنوك من المحددات المهمة لتحديد مدى التطور المالي، فغالبية البلدان لا زالت تعتمد على القطاع المصرفي، فالبنوك قد تكون الضمانة للمدخرين عرب منحهم عائدات متنوعة ذات سيولة مرتفعة وأقل مخاطرة وعبر الاستثمارات غير السائلة ذات الآجال الطويلة (Das ٢٠١٢)

Trebesch and Papaioannou وتقدم البنوك في الأنظمة المالية القوية المعاملات والمعلومات بتكاليف أقل ويتم تخصيص الائتمان بكفاءة خاصة الائتمان للقطاع الخاص

والشركات المرشحة لتحقيق النمو الاقتصادي. ويعزز تخصيص القروض للمشاريع المحتملة من الابتكارات في البلد ويزيد في ثقة المتعاملين في الأعمال المستقبلية. أما المؤسسات المالية غير المصرفية فتمارس بدورها التأثير على التطور المالي من خلال مساهمة السماسرة ومديري الأصول وشركات التمويل العقاري والبنوك الاستثمارية وصناديق التقاعد وشركات التأمين ويمكن أن تكون عنصراً مكملاً هاماً بالنسبة للبنوك كما يمكنها أن تكون بديلاً حتمياً ولي تقبل المؤسسات المالية من الأدوات غير المصرفية الودائع تحت الطلب ولكن توفر عدد المالية الأخرى.

ثالثاً: مفهوم النظام المالي

يعرف النظام المالي على أنه مجموع الأسواق والوسطاء التي يستخدمها كل من الأفراد والشركات والدولة، ليحسن اتخاذهم لقراراتهم المالية. فيجمع هذا النظام كل من أسواق الأوراق المالية والمؤسسات المالية المصرفية إذن؛ فالنظام المالي بشقيه الأساسيين (النظام المصرفي والأسواق المالية) هو الآلية التي يتم من خلاله الجمع بين الوحدات الاقتصادية ذات الفائض المدخرين والوحدات الاقتصادية ذات العجز المالي ولهم القدرة على الحصول على التمويل إما عن طريق السوق المالية، وإما عن طريق النظام المصرفي (الوسطاء الماليين) في إطار بنية تحتية تشمل الأطر التنظيمية والرقابية والإشرافية وغيرها (مجاهد، ٢٠٢٠).

رابعاً: مؤسسات النظام المالي

يتكون النظام المالي بشكل أساسي من النظام المصرفي والأسواق المالية، حيث تؤدي مجموع المؤسسات

والوحدات التي يتألف منها شقي النظام المالي وظائف حيوية

متكاملة لصالح الأنشطة الاقتصادية على اختلاف احتياجاتها

التمويلية، وفيما يلي عرض لمؤسسات هذا النظام: -

١- النظام المصرفي: ويشمل المؤسسات المالية المصرفية والمؤسسات المالية غير المصرفية الخاضعة لسلطة وإشراف البنك المركزي، هذا الأخير يقف في قمة هرم النظام المصرفي.

٢- البنك المركزي: مؤسسة نقدية، يأتي في قمة هرم النظام المصرفي لأي بلد، كونه المسؤول عن إدارة وتنظيم السياسة النقدية والائتمانية والبنكية والإشراف على تنفيذها، فله الحق على الاطلاع على مختلف سجلات ودفاتر البنوك للحصول على المعلومات اللازمة التي تساعد على تحقيق أهدافه (فصل، ٢٠١٣)

٣- المؤسسات المالية المصرفية: تمثل أبرز هذه المؤسسات فيما يلي: -

أ- البنوك التجارية: تأتي البنوك التجارية من حيث الأهمية في المرتبة الثانية بعد البنك المركزي (فضيل، ٢٠١٣)، وهي أكبر الوسطاء الماليين وأقدمهم، تقوم بالتوسط بين الوحدات الاقتصادية ذات العجز من جهة والوحدات الاقتصادية ذات الفائض (المودعين من جهة أخرى، لتسهيل عملية الاتجار بالائتمان وإتمام العمليات التجارية والاستثمارية المختلفة، فنشاطها الأساسي ينصب في التعامل بالائتمان وإنشاءه، وبالتالي التأثير على النشاط الاقتصادي من خلال القيام بالعمليات الاستثمارية المختلفة وتنشيطها سواء في الأسواق المالية أو من خلال التأثير على سوق العقار، وتقديم خدمات مصرفية بشتى أنواعها، والشكل التالي يوضح آلية عمل البنوك

التجارية كوسيط مصرفي (بوخش، ٢٠٢٢).

ب- البنوك المتخصصة: يقصد بالبنوك المتخصصة، البنوك التي تخصص في نشاط مصرفي معين، حيث تخصص بعض البنوك في تقديم القروض للقطاع الزراعي أو القطاع الصناعي وأخرى تخصص في تقديم الائتمان العقاري، حيث يقوم كل منها بتقديم قروض تتناسب وطبيعة النشاط الإنتاجي للقطاعات التي تقوم بإقراضها والبنوك المتخصصة هي من ضمن مكونات النظام المصرفي، تعرف عند البعض من الخبراء بمؤسسات الإقراض المتخصصة، وهي بنوك لها تأثير على النشاط البنكي والمالي، وهذا التأثير ناتج عن الوظائف الأساسية التي تقوم بها منها (فصل، ٢٠١٣)

ت- البنوك الإسلامية: "إن البنك الإسلامي هو عبارة عن منشأة مالية تقوم بكل أساسيات العمل المصرفي المتطور، وفقا لأحدث الطرق والأساليب الفنية لتسهيل التبادل التجاري وتنشيط الاستثمار، ودفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، بما لا يتنافى مع أحكام الشريعة الإسلامية" (بوراس، ٢٠٠٨). تركز أنشطة البنوك الإسلامية على عدم التعامل بالفائدة أخذًا وعطاء.

ث- المؤسسات المالية غير المصرفية: المؤسسات المالية غير المصرفية تلعب دورا بارزا في تعبئة المدخرات الفائضة، وتحويلها لأصحاب العجز المالي (المستثمرين)، ومع تزايد الابتكارات المالية ازدادت أهمية هذه المؤسسات، وأصبحت تنافس البنوك التقليدية في بعض خدماتها، ومن أهمها شركات التأمين صناديق التقاعد، شركات التمويل بنوك الاستثمار، صناديق الاستثمار السماسرة ووسطاء الأوراق المالية.

ج- شركات التأمين: "تعد شركات التأمين من الوسطاء الماليين التي تقوم بدفع مدفوعات لحامل بوليصة التأمين ضد حوادث تحصل أثناء كون ذلك الفرد مؤمن مقابل العوائد التي تحصل عليها الشركات بوصفها أقساط التأمين (القريشي، ٢٠٠٩).

ح- صناديق التقاعد: "وهي مؤسسات (حكومية عادة تعني بشؤون استلام الأقساط التأمينية وتسديد الرواتب التقاعدية، واستثمار هذه الأموال وتنمية الموارد المتجمعة لديه لضمان استمرارية عملها.

خ- بنوك الاستثمار: هي بنوك لا تقبل الودائع الجارية، تعتمد على رأسمالها، تؤثر على النشاط البنكي والمالي من خلال وظائفها الأساسية التي تتبلور في توجيه مواردها نحو إقراض المؤسسات إقراضاً متوسطاً وطويلاً من حيث الآجال، ونحو المساهمة في تكوين رأسمال المؤسسات عند إنشاءها أو الزيادة فيها بطريقة مباشرة من خلال مساهمتها الشخصية أو غير مباشرة من خلال منح القرض للزبائن للمساهمة فيها، ونحو تمويل المشاريع الاستثمارية التي تتبناها لأجل تحقيق الربحية (فضيل، ٢٠١٣).

د- صناديق الاستثمار: تقوم فكرة صناديق الاستثمار على قيام عدد من المستثمرين بتجميع مواردهم وإدارتها من خلال المؤسسة المالية والحصول على مزايا استثمارية يصعب إنجازها منفردين فضلاً عن انخفاض نسبة المخاطر التي يمكن التعرض لها نسبة إلى المخاطر التي قد يتم التعرض لها جراء الاستثمار المباشر في السوق المالي، لذلك تعمل هذه المؤسسات على تجميع الأموال واستثمارها في شكل محافظ مالية في السوق

المالي في الوقت الذي يسعى فيه المستثمرون إلى تحقيق دخل منتظم أو أرباح رأسمالية أو كلاهما في حدود الحصة المخصصة لكل مستثمر اعتماداً على حجم استثماره (بوخش، ٢٠٢٢).
٤- الأسواق المالية: من أبرز مؤسسات النظام المالي في الاقتصاد المعاصر السوق المالي؛ الذي يلعب كذلك دوراً بارزاً في تعبئة المدخرات من أصحاب الفائض وإتاحتها لأصحاب العجز المالي لتمويل مشاريعهم المختلفة. ومنه يمكن تعريف السوق المالي أنه الإطار الذي يجمع بين الوحدات المدخرة التي ترغب في الاستثمار ووحدات العجز التي هي في حاجة إلى الأموال لغرض الاستثمار، عبر فئات متخصصة عاملة في السوق بشرط توفر قنوات اتصال فعالة" (مسعداوي، ٢٠١٦) وتنقسم بدورها الأسواق المالية بصفة عامة إلى سوق النقد وسوق رأس المال: -

أ- سوق النقد: هي سوق رؤوس الأموال قصيرة الأجل تسمح بالتزود بالسيولة. يتم فيها تداول الأوراق المالية قصيرة الأجل من خلال السماسرة والبنوك التجارية، وكذا من خلال الجهات الحكومية بالنسبة للأوراق المالية قصيرة الأجل التي تصدرها الحكومة، فهي (السوق النقدية) غير محددة بمكان معين حيث يمكن أن تتم فيها المعاملات باستعمال الهاتف، أو الفاكس والانترنت وغيرها من وسائل الاتصال، إذ لا يشترط في قيام السوق النقدية توفر مبنى أو غيره من الهياكل (مقداد، ٢٠١٧).

ب- سوق رأس المال: هي سوق رؤوس الأموال المتوسطة وطويلة الأجل (حريزي، ٢٠١٥) لتمويل الاستثمارات. تنقل فيها الأموال من الأفراد والشركات المدخرين إلى الشركات

المستثمرة من خلال أدوات مالية طويلة الأجل سواء كانت أدوات ملكية كالأسهم، أو أدوات الدين كالسندات والتي تتجاوز تواريخ استحقاقها السنة وتحظى هذه السوق باهتمام بالغ في جميع دول العالم نظرا لدورها البارز توفير الأموال المتوسطة وطويلة الأجل لتمويل وتطوير المشاريع الاستثمارية بالإضافة إلى تسهيل عملية الاتصال بين أصحاب الفوائض والعجوزات المالية من خلال التعامل بمختلف الأدوات المالية (بوقرة، ٢٠١٣) .

خامساً: وظائف للنظام المالي

١- تعبئة المدخرات المالية: يعمل النظام المالي بشقيه الأساسيين مؤسسات الوساطة المالية والأسواق المالية على جمع أكبر قدر من المدخرات بغرض توجيهها نحو تمويل المشاريع الإنتاجية ذات المردود الأعلى. ولتحقيق ذلك تعرض مؤس الوساطة المالية الفرص للمدخرين لتنويع محافظهم المالية من خلال زيادة الأوعية الادخارية التي تتناسب وتفضيلاتهم فيما يخص المخاطر، العوائد والسيولة (مصطفى، ٢٠١٨)

٢- جمع المعلومات حول الاستثمارات المحتملة وتخصيص الموارد المالية: تلعب مؤسسات الوساطة المالية دوراً مهماً في إنتاج المعلومات حول المشاريع الاستثمارية المرغوب تمويلها، وتعتبر البنوك من أهم الوسطاء الماليين التي تسمح بتوفير المعلومات وتخفيضها، تفيدة بما يعرف بوفورات الحجم والنطاق، كما تعمل الأسواق المالية على نقل ونشر المعلومات لصالح المتعاملين في السوق.

٣- إدارة وتوزيع المخاطر المالية: كما ينقل النظام المالي الأموال فإنه يقوم أيضاً بنقل المخاطر، فشركات التأمين على

سبيل المثال هي وسيط مالي متخصص في تحويل المخاطر وفي غالب الأحيان فإن الأموال والمخاطر يتصلان ببعضهما البعض وهما عنصران متلازمان ينتقلان في نفس الوقت في النظام المالي. (ناصر، ٢٠١٥) توفر مؤسسات الوساطة المالية والبنوك بشكل خاص الحماية والضمان للمودعين من خلال تجميع المخاطر (Risk Pooling) أي أنها تقلل من المخاطر التي يتحملها المدخر الواحد بتوزيع مخاطر الإقراض على عدد أكبر من المودعين، كما أنها تقلل المخاطر من خلال تنويع المخاطر أو المحفظة (Risk And Portfolio Diversification) أي توزيع استثماراتها المالية بين أكبر عدد ممكن من الأدوات المالية تحمل نسب مخاطرة مختلفة (علي واخرون، ٢٠١٤)

٤- تسهيل تبادل السلع والخدمات والعقود: يعمل النظام المالي على تسهيل المعاملات المالية وزيادة حجمها، تسهيل المعاملات التجارية من خلال تقديم التسهيلات الائتمانية وضمان المدفوعات، بالإضافة في تخفيض تكاليف المبادلات وبالتالي زيادة التخصص والابتكار التكنولوجي والنمو الاقتصادي. العلاقة بين تسهيل المعاملات والتخصيص والابداع والنمو أشار إليها (١٩٣٧) Adam Smith في كتابه ثروة الأمم من خلال أن تقسيم العمل يعتبر عاملاً أساسياً للرفع من إنتاجية عوامل الإنتاج (محامدة، ٢٠١٦)

سادساً نظم التمويل: النماذج والسياسات

تتميز أنظمة تمويل الاقتصاد تقليدياً، بوجود أسلوبين؛ الأول هو نظام التمويل المباشر الذي يميز اقتصاديات الأسواق المالية، والثاني هو نظام التمويل غير المباشر الذي يميز

اقتصاديات المديونية (عبد المجيد، ٢٠١٧).

سابعاً: نظام التمويل المباشر النظام المالي القائم على السوق

التمويل المباشر قناة تمويلية يتم بواسطتها انتقال الأموال من الوحدات ذات الفائض (المدخرين)، إلى الوحدات ذات العجز (المستثمرين بدون تدخل الوسطاء الماليين، فتقوم وحدات العجز بإصدار أدوات مالية وبيعها بمساعدة من خبراء السوق أو بدونهم، إلى الوحدات المدخرة مباشرة، وتسمى هذه الأدوات بالأدوات المالية المباشرة (علي وآخرون، ٢٠٠٤)

ثامناً: نموذج التمويل غير المباشر (النظام المالي القائم على البنوك)

التمويل غير المباشر هو القناة التي "لا" يلتقي بها الأعوان الاقتصاديون الباحثون عن مصادر التمويل مع الأعوان الذين يتوفرون على تلك المصادر بصفة مباشرة. أي يمر الطرفان عبر وسيط مالي لإتمام عملية الحصول على رؤوس الأموال بالنسبة للطرف الأول وتوظيف المدخرات بالنسبة للثاني. وهنا تظهر أهمية الوساطة المالية في التقريب بين الأعوان الاقتصاديين وانسياب رؤوس الأموال نحو المشاريع المختلفة لتلبية احتياجاتها التمويلية". يتم من خلال نظام التمويل غير المباشر انتقال الأموال بطريق غير مباشر من أصحاب الفوائض (المدخرين) إلى وحدات العجز (المستثمرين) عن طريق تدخل الوسطاء الماليين (مؤسسات مالية مصرفية، ومؤسسات مالية غير مصرفية)، والشكل التالي يوضح كيفية تدفق الأموال عبر نظام التمويل غير المباشر (فوراري، ٢٠٢٠).

يعبر نظام التمويل غير المباشر عن الحالة التي يكون فيها النظام المصرفي هو أساس تمويل النشاط الاقتصادي، وهذا

يسمح بعملية إنشاء النقود، ويكون البنك المركزي في هذا النظام مجبراً على القيام بدور الملجأ الأخير للإقراض، والاقتصاد الذي يعتمد على هذا الأسلوب من التمويل يعرف باقتصاديات المديونية. ويتميز نظام التمويل غير المباشر الخاص باقتصاديات المديونية (مقداد، ٢٠١٧)

تاسعاً: وظائف النظام المالي الخمسة

يؤمن النظام المالي وظائف تجيب على تكاليف المعلومات والصفقات، وتؤثر على النمو الاقتصادي في المدى الطويل عن طريق تراكم رأس المال وزيادة إنتاجية العوامل. أن الوظيفة الأساسية للنظام المالي هي تخصيص الموارد جغرافياً، عبر الوقت وفي محيط متغير، وقد قام (Levine، ٢٠٠٥، 1997) بتقسيمها إلى خمسة وظائف

١- تسهيل الصفقات المالية وتخفيض تكاليفها: ان التغطية ضد المخاطر، تنوع محفظة الأصول وتبادل المخاطر (الاستثمار في المدى الطويل يكون أكثر إنتاجية وأقل مخاطرة اذ يرى Levine (٢٠٠٥) أنه عبر هذه الوظيفة تقوم الوساطة المالية بإشباع الحاجات المختلفة للأعوان الاقتصاديين، فمن جهة نجد العائلات التي تفضل الحصول على أصول سائلة، ومن جهة أخرى تبحث المؤسسات على الاستثمار في الأصول غير السائلة طويلة الأجل، وبذلك تشغل مؤسسات الوساطة المالية بالتوفيق بين الاختيارين، موفرة مزيجا مثاليا من الاستثمارات السائلة وغير السائلة. (Levine R., (2005). في حين أكد Smith et Bencivenga (١٩٩١) أن الوساطة المالية تحسن من إنتاجية رأس المال وتقوم بتشجيع النمو الاقتصادي، عن طريق

تخصيص الادخار إلى الأصول الأقل سيولة وتخفيض التسييل المبكر للاستثمارات المنتجة. (Valerie R.

(Bencivenga, Bruce D. Smith, 1991

٢- جمع المعلومات حول المشاريع الاستثمارية وتفضيل التخصيص الأمثل للموارد: من أجل اتخاذ أي قرار استثماري، لابد على المدخرين من تحمل تكلفة مالية كبيرة من أجل تقييم المشاريع المختلفة والشروط المتاحة في السوق، لكن قد لا يستطيع البعض منهم أن يقوموا بجمع وتحليل المعلومات المتعلقة بعدد كبير من المشاريع. وحسب (Diamond 1984) فإن الوساطة المالية قادرة على تخفيض تكلفة جمع ومعالجة المعلومة نظراً للعلاقات الطويلة المدى التي تجمع بينها وبين المستثمرين، كذلك يمكنهم الاستعانة بالخبراء في ميدان التحليل المالي و (لا ما هو يستطيع المدخر العادي عمله بإمكانياته). (Frédéric Telon. 1998

٣- تخفيض الصراعات، ومراقبة المقاولين والمؤسسات: تلعب الوساطة المالية دوراً هاماً في مراقبة مسيري المؤسسات الممولة، والذين يفضلون تقديم مصالحهم الشخصية على حساب مصالح الدائنين وحملتهم الأسهم. فهؤلاء المسكرون لهم القدرة على إخفاء المعلومات الخاصة بالمردودية الحقيقية للمشاريع وتضليل أصحاب الأموال. وقد قام (Diamond 1984) بتطوير نموذج أشار من خلاله إلى أن كل وسيط مالي يعتبر مراقباً (Monitoring 1. Delegated)

٤- تعبئة الادخار المحلي: إن عملية تعبئة المدخرات تعتبر واحدة من أهم الوظائف والأعمال التي يقوم بها الوسطاء الماليون، فخدمات الوساطة المالية ما هي في الواقع سوى عملية

الحصول على الأموال من وحدات الفائض وتمكين وحدات العجز من التصرف فيها، هذه المهمة للوسطاء الماليين ما هي يفرق المؤسسات 2 التي متقو بخدمات الوساطة المالية عن بقية

المؤسسات. فمن الناحية التاريخية يرى Bagehot (1873) أن بريطانيا استفادت من النظام المالي لديها لتحقيق انمو اً اقتصادي أكثر من غيرها من الدول بفعل (Sirri Erik and Tufano Peter, 1995) تجميع المدخرات لتمويل المشروعات والابتكارات الحديثة. وحسب (Tufano and Sirri 1995) فإنه بدون وجود التمويلات المختلفة التي يوفرها المدخرون، تتأثر العديد من عمليات الإنتاج بالاقتصاديات غير الفعالة.

٥- تسهيل المبادلات للسلع والخدمات (التجارة): تشجع الترتيبات المالية التخصيص الأمثل للموارد، الإبداع التكنولوجي والنمو الاقتصادي، حيث يتطلب التخصيص الأمثل للموارد عدد كبير من الصفقات المالية والتي تكون في الغالب مكلفة، لكن بوجود الترتيبات المالية تنخفض التكاليف مسهلة بذلك تخصيص الموارد المالية للجهاز الإنتاجي وتجميع أرباح الإنتاج. ((Levine R., 2005) 4)

* التنافسية مفهومها أبعادها

أولاً: مفهوم التنافسية

التنافسية هي قدرة المنظمة على إنتاج السلع والخدمات بالتنوع الجيدة والسعر المناسب وفي الوقت المناسب وهذا يعني تلبية حاجات المستهلكين بشكل أكثر كفاءة من المنظمات الأخرى (إلياس، ٢٠٢١)

ويعرفها السلمي (٢٠٢٠) بأنها الجهود والإجراءات والابتكارات والضغط وكافة الفعاليات الإدارية والتسويقية والإنتاجية والابتكارية والتطويرية التي تمارسها المنظمات من أجل الحصول على شريحة أكبر ورقعة أكثر اتساعاً في الأسواق التي تهتم بها.

ثانياً: أبعاد التنافسية

١- التكاليف: يشير بعد التكاليف إلى قدرة المنظمة على تقديم منتجات بأقل التكاليف، لما يتيح لها إمكانية تحقيق ميزة التكلفة الأقل ومن ثم بيع منتجاتها بأسعار أقل من أسعار المنافسين وتحقيق ميزة تنافسية سعرية، لما يمكنها من التفوق على المنافسين وكذا اعتبار ذلك حاجزاً في وجه الداخلين الجدد.

٢- الجودة: تعتبر الجودة من أهم الأبعاد المميزة للميزة التنافسية على اعتبار أن المنتجات ذات الجودة هي تلك التي يمكن الاعتماد عليها والثقة بها لإنجاز الوظائف المصممة لأدائها، إذ تمكن الجودة -بأبعادها المختلفة - من تقديم منتجات تلبي حاجات ورغبات العميل أو تفوقها، مما ينعكس إيجاباً على الحصة السوقية للمنظمة وربحيته نتيجة لإقبال العملاء على هذه المنتجات عالية الجودة

٣- المرونة: هي الاستجابة السريعة للتغير في طلب الزبون فضال عن زيادة رضا الزبون في التسليم الموجه بواسطة تقليص الوقت (حسن، ٢٠١٦).

ثالثاً: مؤشرات التنافسية

إن قياس تنافسية المنظمة يعتمد على مجموعة من المؤشرات تتمثل في الربحية، التكلفة، الإنتاجية والحصة

السوقية، وفيما يلي تفصيل ذلك كما أشار إليها (وديع، ٢٠١٦)، بلالي (٢٠١٩): -

١- الربحية: تعد الربحية مؤشراً هاماً وكافياً على التنافسية الحالية للمنظمة، فإذا كانت ربحية المنظمة التي تبحث عن البقاء ينبغي أن تمتد إلى فترة من الزمن، فإن القيمة الحالية لأرباح المنظمة تتعلق بالقيمة السوقية لها. كما تعتمد المنافع المستقبلية للمنظمة على إنتاجيتها، تكلفة عوامل الإنتاج، حاذية المنتجات ولمدة أطول، الإنفاق على البحث والتطوير، براءات الاختراع.

٢- تكلفة الصنع: تمثل تكلفة الصنع بالمقارنة مع تكلفة المنافسين مؤشراً على تنافسية المنظمة في فرع نشاط ذي إنتاج متجانس، ما لم يكن ضعف التكلفة على حساب الربحية المستقبلية للمنظمة. ويمكن لتكلفة وحدة العمل أن تمثل بديلاً جيداً عن تكلفة الصنع المتوسطة عندما تكون تكلفة اليد العاملة تشكل النسبة الأكبر من التكلفة الإجمالية

٣- الإنتاجية: تقيس الإنتاجية الكلية للعوامل الفاعلية التي تحول المنظمة فيها عوامل الإنتاج إلى منتجات، بيد أن هذا المفهوم ال يوضح مزايا ومساوئ تكلفة عناصر الإنتاج.

٤- الحصة من السوق: تعرف الحصة السوقية بأنها مجموع مبيعات المنظمة من عائلة معينة مقسومة على مجموع مبيعات المنظمات الأخرى لنفس السلعة ويمتثل العلامات فهي تعبر عن النسبة بين سوق المنظمة وحصة السوق الكلية أو حصة سوق المنافس الأحسن أداءً تعتبر الحصة السوقية من أهم وأوضح مؤشرات تنافسية المنظمة.

* نتائج البحث

١- وجود العديد من التحديات الداخلية التي تواجه النظام المالي والاستثمار الصناعي تتمثل في ندرة عنصر رأس المال حيث يعاني الشر الأوسط من ندرة نسبية في عنصر رأس المال بالنسبة لباقي العناصر الإنتاجية خاصة العمل.

٢- أن النظام المالي والاستثمار الصناعي يواجه مجموعة من العوامل الخارجية في الشرق الأوسط تؤدي إلى الإنقاص من كفاءة المشروع وضعف القيمة المضافة في الاقتصاد الوطني منها تذبذب عائدات الصادرات بالشرق الأوسط.

٣- أن الاستثمار الصناعي والنظام المالي يساهم في تحقيق التنافسية والنمو الاقتصادي حيث أن التوسع في الإنتاج وتزايد القوة العاملة يسري بالنشاط الاقتصادي في مختلف القطاعات ويرتفع بالتالي الميل إلى الادخار وهكذا تستمر التفاعلات الاقتصادية في موجات توسعية تدفع إلى تسريع النمو.

٤- يساهم الاستثمار الصناعي في الزيادة المستمرة في الدخل القومي مما يزيد من معدلات نمو الدخل الفردي، ويتحقق ذلك عن طريق تنمية الجهاز الإنتاجي القادر على استخدام الموارد الأولية أحسن استخدام.

٥- تعبر التنافسية على مستوى المنظمات عن قدرتها على مواجهة المنافسة والصمود في وجه المنافسين

٦- تختلف التنافسية عن المنافسة من حيث أن هذه الأخيرة تعبر عن حالة التزاحم التي تكون بين المنظمات في السوق للوصول إلى المستهلك والتفوق على المنافسين.

٧- تعبر الميزة التنافسية عن عنصر الاختلاف والتميز الذي تملكه المنظمة مقارنة بمنافسيها، والذي يعد مقوماً لتنافسياتها

٨- تقاس تنافسية المنظمة من خلال مؤشرات: الربحية،

التكلفة، الإنتاجية والحصة السوقية.

٩- يمكن الحصول على المزايا التنافسية من خلال العديد من المصادر أهمها: الاستراتيجيات التنافسية، سلسلة القيمة، الكفاءة في استخدام الموارد، الإبداع والابتكار، الاستجابة للملائمة لمتطلبات العملاء

* توصيات

١- ضرورة تنوع واستقرار السياسة الاقتصادية والقوانين المحفزة للاستثمار الصناعي كما يجب أن تحمل في طياتها لمختلف التسهيلات المالية والجبائي مثل معدلات الضرائب الملائمة والرسوم المنخفضة وتوفير رأس المال للاستثمار أو المبادلات الخارجية مثل تشجيع سياسة التصدير والحد من الاستيراد لإحلال المنتج المحلي مثال لتحفيز هذا الأخير

٢- يجب ضبط وتحكيم لمختلف القوانين المتعلقة بالاستثمار الصناعي في إطار موافقتها وملائمتها للسياسة الاقتصادية المطبقة حتى تكون هناك خطط واضحة لممارسة هذا النشاط

٣- وضوح وانسجام السياسة الاقتصادية الملائمة، وأن تنسجم القوانين والتشريعات مع اتجاهات الاستثمارات الصناعية، وأن يكون هناك إمكانية لتطبيق هذه السياسة.

٤- ضرورة توفير بنية إدارية مناسبة: بحيث تكون بعيدة عن روتين وإجراءات التأسيس والترخيص وطرق الحصول على الخدمات المختلفة وتنتهي معاناة المستثمرين الذين يحصلون على موافقة مكتب الاستثمار

٥- ضرورة الاهتمام بتطوير تنافسية المنظمة وتحقيق المزايا التنافسية باعتبارها مقوم التنافس في بيئة ديناميكية، خاصة

بالنظر إلى الانفتاح الذي عرفته الأسواق على التجارة المحلية والدولية، وضخامة تلك الأسواق وتعدد الفرص فيها سواء على المستوى المحلي أو الدولي،

٦- توفير المعلومات عن تلك الأسواق خاصة بعد الثورة التكنولوجية وما أتاحتها من سهولة الاتصالات وتبادل المعلومات، فضال عن ارتفاع مستويات الجودة وتسارع عمليات الإبداع والابتكار.

* المراجع

أولاً- المراجع العربية

الأمين، محمد مختار. (٢٠١٢). الحماية القانونية من مخاطر الاستثمار الأجنبية: دراسة فقهية مقارنة [رسالة ماجستير غير منشورة]، جامعة أم ردمان.

بن عمار، إيمان وزينب، طيب. (٢٠١٥). الاستثمار الأجنبي المباشر والميزة التنافسية الصناعية في الدول النامية. [رسالة ماجستير غير منشورة]، جامعة أكلبي محمد أولحاج.

التميمي، سعدية هلال. (٢٠١٥). تحليل مؤشرات النمو الاقتصادي في دول مختارة مع إشارة خاصة للعراق. أطروحة دكتوراة، جامعة كربلاء، العراق.

الحميري، عبدالله وحزبون، حورج. (٢٠٠٥). الاستثمار الأجنبي: الحوافز والجنابة القانونية (دراسة مقارنة. [رسالة ماجستير غير منشورة]، الجامعة الأردنية.

أندراوس، عاطف وليام. (٢٠١٥). السياسة المالية وأسواق الأوراق المالية خلال فترة التحول لاقتصاد السوق. مؤسسة شباب الجامعة.

بخوش، ليندة. (٢٠٢٢). أثر تطور النظام المالي على النمو الاقتصادي، [رسالة دكتوراه، جامعة باتنة ١-الحاج لخضر]. مستودع دي سبيس/ماناكين

بوقرة، رابح ومخوخ، رزيقة. (٢٠١٣). واقع الاستثمارات الأجنبية في الجزائر [ملتقى]. الملتقى الدولي حول دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق النمو الاقتصادي-دراسة حالة الجزائر، جامعة عباس لغرور-خنشمة-الجزائر

بوراس، أحمد. (٢٠٠٨). تمويل المنشآت الاقتصادية. دار العلوم للنشر والتوزيع.

الجميل، سرمد كوكب. (٢٠١٤). الاستثمار الاجنبي المباشر في التعليم العالي تحليل لمنظور المؤسسات الدولة لإدارة فجوة المعرفة. مجلة تنمية الافردين، ٢٦(٤٧)، جوفري ماكن كول (٢٠١٣). النشرة الاقتصادية اكسفورد، نيويورك، يونيفرسيتي بريس، (١٧٤)

خاطر، طارق. (٢٠١٥). أهمية التطور المالي في تحقيق التنمية الاقتصادية: دراسة تطبيقية وقياسية لأثر التطور المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة ١٩٩٠-٢٠١٣. [أطروحة دكتوراه غير منشورة]، جامعة بسكرة.

رمضان، زياد. (٢٠١٥). مبادئ الاستثمار: الحقيقي والمالي. دار وائل للنشر والطباعة.

رمضان زياد. (٢٠١٨). مبادئ الاستثمار المالي والحقيقي. دار وائل للطباعة والنشر والتوزيع.

الزوين، منصورى. (٢٠١٢). تشجيع الاستثمار وأثره على التنمية الاقتصادية. دار الراية للنشر والتوزيع.

زين الدين، صلاح. (٢٠١٥). دور القانون في تحسين مناخ الاستثمار في مصر لجذب الاستثمارات الألمانية المباشرة [مؤتمر]. المؤتمر العلمى الثانى، كلية الحقوق، جامعة طنطا.

سطحى، جابر. (٢٠١٧). دور الاستثمار الأجنبى المباشر في تحسين المزيج التسويقي للمؤسسات الجزائرية: دراسة حالة مؤسسة موبيليس جازي وأوريدو. أطروحة دكتوراة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر.

سوبر، أنور مصباح. (٢٠١٤). شركات استثمار الأموال من منظور إسلامي. مؤسسة الرسالة للنشر. شموط، مروان وكنجو، كنجو عبود. (٢٠١٨). أسس الاستثمار. مكتبة كلية حقوق عين شمس.

صالح، أحمد المصطفى. (٢٠١٣). المركز القانوني للمستثمر الأجنبى في ضوء قانون الاستثمار السودانى. جامعة شندى. بن ساهل، سهام. (١٩٩٦). استراتيجية الاستثمار بولاية بسكرة (مذكرة لنيل شهادة ليسانس في العلوم الاقتصادية، المركز الجامعي محمد خيضر بسكرة.

شلي، ماجدة أحمد. (٢٠٢٠). الاستثمار الاجنبى المباشر وأثره على النمو الاقتصادى: دراسة تطبيقية على الاقتصاد المصرى. مجلة مصر المعاصرة. ١٠٤، (٥١٠)، ٥٣-١٢٩.

السلوى، على (٢٠١٦). إدارة الموارد البشرية الاستراتيجية، القاهرة، دار غريب.

بلالى، أحمد (٢٠١٩). الميزة التنافسية للمؤسسة الاقتصادية بين مواردها الخاصة وبيئتها الخارجية، أطروحة دكتوراه العلوم في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر

حسن، على الهاشمي مؤيد (٢٠١٦). مبادئ إدارة الجودة الشاملة وأثرها في تحديد الأسبقيات التنافسية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في إدارة الأعمال، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الكوفة، العراق.

رزق، كمال، وبوزعور، عمار (٢٠٢٠). التنافسية الصناعية للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الوطني الأول حول الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة البليدة، الجزائر

رزق، كمال، فارس، مسدور (٢٠٢٢)، مفهوم التنافسية، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الدولي حول تنافسية المؤسسة الاقتصادية وتحولات المحيط، قسم علوم التسيير، جامعة بسكرة، الجزائر .

وديع، محمد، عدنان (٢٠٢١). القدرة التنافسية وقياسها، سلسلة جسر التنمية، منشورات المعهد العربي للتخطيط، الكويت، (٢٢).

عبد الحليم، محمد السيد. (٢٠٢٠)، أهم المشاكل التي تواجه الاقتصاد المصري لجذب تدفقات الاستثمار الاجنبى

الزوين، منصورى. (٢٠١٢). تشجيع الاستثمار وأثره على التنمية الاقتصادية. دار الراية للنشر والتوزيع.

زين الدين، صلاح. (٢٠١٥). دور القانون في تحسين مناخ الاستثمار في مصر لجذب الاستثمارات الألمانية المباشرة [مؤتمر]. المؤتمر العلمى الثانى، كلية الحقوق، جامعة طنطا.

سطحى، جابر. (٢٠١٧). دور الاستثمار الأجنبى المباشر في تحسين المزيج التسويقي للمؤسسات الجزائرية: دراسة حالة مؤسسة موبيليس جازي وأوريدو. أطروحة دكتوراة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر.

سوبر، أنور مصباح. (٢٠١٤). شركات استثمار الأموال من منظور إسلامي. مؤسسة الرسالة للنشر. شموط، مروان وكنجو، كنجو عبود. (٢٠١٨). أسس الاستثمار. مكتبة كلية حقوق عين شمس.

صالح، أحمد المصطفى. (٢٠١٣). المركز القانوني للمستثمر الأجنبى في ضوء قانون الاستثمار السودانى. جامعة شندى.

بن ساهل، سهام. (١٩٩٦). استراتيجية الاستثمار بولاية بسكرة (مذكرة لنيل شهادة ليسانس في العلوم الاقتصادية، المركز الجامعي محمد خيضر بسكرة.

شلي، ماجدة أحمد. (٢٠٢٠). الاستثمار الاجنبى المباشر وأثره على النمو الاقتصادى: دراسة تطبيقية على الاقتصاد المصرى. مجلة مصر المعاصرة. ١٠٤، (٥١٠)، ٥٣-١٢٩.

القريشي، محمد تركي (٢٠١٧). علم اقتصاد التنمية. دار إثراء للنشر والتوزيع.

قعلول، سفيان. (٢٠١٧). جاذبية البلدان العربية للاستثمار الاجنبي المباشر: دراسة تشخيصية حسب مؤشر قياس محددات الاستثمار، إصدارات صندوق النقد العربي، دراسات اقتصادية، (٣٦)،

مطر، محمد. (٢٠١٥). إدارة الاستثمارات: الإطار النظري والتطبيقات العملية. مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع.

معروف، هوشيار. (٢٠١٦). الاستثمارات والأسواق المالية. دار صفاء للنشر والتوزيع.

المرزوقي، هبة الله محمود. (٢٠١٩). أبرز الصعوبات التي تواجه تنمية الاستثمار الاجنبي المباشر في مصر ومقترحات للتغلب عليها. مجله البحوث القانونية والاقتصادية، (٤٧)، ١٢٠٢-١٢١٧.

كمال، عليوش قروبوع. (٢٠١٨). قانون الاستثمارات في الجزائر. ديوان المطبوعات الجامعية.

المغربي، إبراهيم متولي. (٢٠١٩). دور حوافز الاستثمار في تعجيل النمو الاقتصادي: من منظور الاقتصاد الاسلامي والانظمة الاقتصادية المعاصرة. دار الفكر الجامعي.

ناصر، سليمان. (٢٠١٥). التقنيات البنكية وعمليات الائتمان. ديوان المطبوعات الجامعية.

المباشر إلى مصر ومقترحات العلاج، المجلة المصرية للدراسات التجارية، ٤٤ (١)، ٣٦٧-٣٩١.

النجار، فريد (٢٠١٩). المنافسة والترويج التطبيقي، الإسكندرية، مؤسسة شباب الجامعة.

عبد المجيد، قدي. (٢٠١٧). المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية - دراسة تحليلية تقييمية، ط. ٤. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.

علي، عبد المنعم السيد والعيسى، نزار سعد الدين. (٢٠١٤). النقود والمصارف والأسواق المالية. دار الحامد للنشر والتوزيع.

عبد الجواد، محمد عوض. (٢٠١٦). الاستثمار في البورصة: أسهم، سندات، أوراق مالية. دار حامد للنشر والتوزيع.

عدنان، بن الضيف محمد. (٢٠١٨). الاستثمار في سوق الأوراق المالية: دراسة في المقومات والأدوات من وجهة نظر إسلامية. [رسالة ماجستير غير منشورة]، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة محمد خضير، سكرة.

مقداد، محمد إبراهيم. (٢٠١٧). أثر الاستثمار في المدن الصناعية في فلسطين على توفير فرص العمل.

فضيل، فارس. (٢٠١٣). التقنيات البنكية محاضرات وتطبيقات. مطبعة الموساك رشيد.

فوراري، آسية. (٢٠٢٠). أثر التحرير المالي على التنمية الاقتصادية - الجزائر أمودجا. النشر الجامعي الجديد.

منصر، كريمة. (٢٠٢٠). التجربة الجزائرية في الإصلاح الاقتصادي والمالي (الدوافع والإجراءات). دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع.

مصطفى، عبد اللطيف وبن بوزيان محمد. (٢٠١٥). أساسيات النظام المالي واقتصاديات الأسواق المالية. مكتبة حسن العصرية للطباعة والنشر والتوزيع.

مجاهد، كثر (٢٠١٦). تأثير تطور القطاع المالي على النمو الاقتصادي: دراسة حالة الدول النامية والمتقدمة باستعمال Panel Data Analysis. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير [أطروحة دكتوراه غير منشورة]، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان .

محفوظ، جبار. (٢٠١٧). الأسواق المالية: الأسواق والأدوات المالية. ج. ٢. دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع.

مسعداوي، يوسف. (٢٠١٦). أساسيات في الأسواق المالية وإدارة المحافظ. دار الخلدونية للنشر والتوزيع.

حريزي، رابع. (٢٠١٥). البورصة والأدوات محل التداول فيها. دار بلقيس للنشر.

القريشي، محمد صالح. (٢٠٠٩). اقتصاديات النقود والبنوك والمؤسسات المالية. إثراء للنشر والتوزيع.

النبهاني، أحمد. (٢٠١٣). الجهاز المصرفي والاستقرار الاقتصادي. دار آمنة للنشر والتوزيع.

إلياس، سالم (٢٠٢١) التنافسية والميزة التنافسية في منظمات الأعمال، مجلة أبحاث ودراسات التنمية، (٨)، (١).

حسن، سلوى عثمان (٢٠٢٢). دور الشمول المالي في تعزيز الميزة التنافسية المصرفية (دراسة تطبيقية على بعض البنوك المدرجة في سوق المال السعودي من عام ٢٠١٦-٢٠٢٠)، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، (١٣)، (٢).

ثانياً- المراجع الاجنبية

Claessens S. and Erik Feijen, (2006), « Financial Sector Development and the Millennium Development Goals », Op. Cit.

— 324 -احمد مير

Demirguc-Kunt A., Levine R., (2009), « Finance, Financial sector policies and Long-run Growth », World Bank Policy Research Working Paper, N°. 4469.

E. Shaw (1973), « Financial Deepening in Economic Development », Oxford University Press, New York, U.S.A.

ESCWA (Economic and Social Commission for Western Asia), (2005), Economic Trends and Impacts: Banking Sector Lending Behavior and Efficiency in Selected ESCWA Member Countries, Issue No.3. United Nations, New York, p.22.

Jean-Paul Mvogo« Les politiques de développement financier en

- of Monetary Economics, N° 46,
The World Bank, Washington,
USA 2000, pp. 31-77.
- Saint Paul, (1992), « Technological
Choice, Financial Markets, and
Economic Development »,
European Economic Review,
Vol. 36.
- Growth », The Review of Economic
Studies, Vol. 58, N°. 02. (Apr.,
1991). 21-World Bank, (2000),
World Development Report
(2000/2001): Attacking Poverty.
New York: Oxford University
Press.
- E. Shaw (1973), « Financial Deepening
in Economic Development »,
Oxford University Press, New
York,U.S.A, from 15th page.
- Levine R. (2005), « Finance and
Growth: Theory and Evidence »,
in P. Aghion and S. Durlauf
(eds.),Handbook of Economic
Growth, Amsterdam: North-
Holland, pp. 866-934.
- Jean-Paul Mvogo,« Les politiques de
développement financier en
Afrique
subsaharienne,Définition-
Enjeux- Réalités et propositions
»,thèse pour l'obtention du titre
de Docteur de l'Université Paris
Dauphine en Sciences
- Afrique
subsaharienne,Définition-
Enjeux - Réalités et propositions
»,thèse pour l'obtention du titre
de Docteur de l'Université Paris
Dauphine en Sciences
économiques, Directeur de
recherche
- Joël METAIS. 10-Keynes J.M.,
(1971), « Théorie générale de
l'emploi de l'intérêt et de la
monnaie », traduction française,
par J.de Largentaye, Paris,
Payot. 11- Levine R. (2005), «
Finance and Growth: Theory
and Evidence », in P. Aghion
and S. Durlauf (eds.), Handbook
of Economic Growth,
Amsterdam: North-Holland.
- Levine R., (2005), « Finance and
Growth: Theory and Evidence »,
in P. Aghion and S. Durlauf
(eds.),
- Palat J. P., « Monnaie, système
financier et politique monétaire
», 6 ème éd., 2002, Economica.
- Perotti Enrico C., and Paolo Volpin, (
2004), Lobbying on Entry,
CEPR Discussion Paper 4519.
- Ross Levine, Norman Loayza,
Thorsten Beck, « Financial
Intermediation and Growth:
Causality and Causes » Journal

- Mohamed Osman Suliman and Mahmoud Sami Nabi, "The Institutional Environment and the Banking - Growth Nexus: Theory and Investigation for MENA," Economic Research Forum, Working Papers 392, (2008), p.5
- Valpy FitzGerald, "Financial development and economic growth : a critical view," world Economic and Social Survey, (2006), pp. 4-9, accessed 12/07/2012
- Dennis P. Quinn and A. Maria Toyoda, "Does Capital Account Liberalization Lead to Growth?," The Review of Financial Studies, v 21 n 3, (2008), pp. 1403-05, accessed ٢٠١١/٠٥/١٠ 38-
<http://www.jstor.org/www.snd11.arn.dz/stable/pdf/40056854.pdf>
- Isabella Reuttner and Todd Glass, "The Financial Development Index 2012: Stalled Recovery In Search of Growth." In World Economic Forum, "The Financial Development Report 2012," p. 7, accessed 27/01/2014
- économiques, Directeur de recherche : Joël METAIS, p.80
- David Lynch, "Measuring Financial Sector Development: A Study of Selected AsiaPacific Countries," The Developing Economies, XXXIV(1), (March 1996), pp. 5-6, accessed 21/09/2012
- Edward S Shaw, "Financial Deepening in Economic Development," Review by:
- Desmond Lachman, The Economic Journal, Vol. 84, No. 333 (Mar., 1974), pp. 227-٢٢٨
- Asli Demirgüç-Kunt & Ross Levine, "Finance et opportunité économique," Revue d'économie du développement, De Boeck Université, vol. 16(4), (2008), p. 14
https://ideas.repec.org/a/cai/edddbu/ed_d_224_0005.html
- George Mavrotas, Sang-Ik Son, "Financial Sector Development and Growth : Reexamining the Nexus," in Transparency, governance and markets, ed. Bagella Michele et al. (Oxford: Elsevier, 2006), p. 224
- Peter Montiel, Macroeconomics in Emerging Markets, (Cambridge: Cambridge University Press, 2003), pp. 214-238

Working Paper no ١٦٧٨, ١٩٩٦ .,
P. ٥-٤
Claessens, Stijn, the Emergence of
Equity Investment in
Developing Countries:
Overview, , Word Bank
Économico Review, Vol. ٩, No.
١, ١٩٩٥, P. ٨-٧
Presentation Point Power
.www.abhatoo.net.ma/IMG/doc
/12dec_3.doc

J. François Outreville, “ Financial
Development, Human Capital
and Political Stability,” No. 142,
UNCTAD Discussion Papers,
(October 1999), p. 5, accessed
٢٠١٢/٠٥/٢١

Daron Acemoglu and Asuman
Ozdaglar and Alireza Tahbaz-
Salehi "Systemic Risk and
Stability in Financial
Networks," National Bureau of
Economic Research, Working
Paper Series, 1872,(2013), p.23

Levine, " Financial Development ..."
op. cit., 692 Reuttner and Glass,
Op. cit., p. 17

Thorsten Beck, “Bank Competition
and Financial Stability: Friends
or Foes?,” World Bank Policy
Research, Working Paper Series
4656, (June 1, 2008). pp. 8-9,
accessed 22/04/2014

Anke, R., Chernyshev, I., Eger, P.,
Mehran, F. and Ritter, J.A.
(2003). Mesurions Decent
Works with statistique
Indicateurs, International Labor
Review, 142 (2) : 147-178.

Levine, Ross & Zervos, S., Financial
Development and Économico
Goth: Views and Agenda, Word
Bank, Policy Research,